النَّقْدُ اللُّغَوِيُّ عِنْدَ أَحْمَدَ مُخْتار عُمَرَ فِي مِيْزَانِ التَّحَرُرِ والجُمُودِ

صبحي رسن عبد الله
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

أ.م. د. أحمد عبد الكاظم علي هوني
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية
ahmed1974kadim@gmail.com

Linguistic criticism with Ahmed Mukhtar Omar in the balance of freedom and stagnation

Subhi Resan Abdullah
Al-Muthanna University / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language

Dr. Ahmed Abdul-Kadhim Ali Huni
Al-Muthanna University / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language

ملخص البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان موقف أحمد مختار عمر من قضية التحرر والجمود في نقده اللغوي، وقد تبين من خلال البحث رفض أحمد مختار عمر التمسك بالفصيح؛ لأنه يؤدي إلى اهدار كثير من كلام العرب، وقبل كل كلمة أو صيغة يفرزها القياس، وسمحَ للمتكلمين أنْ يدخلوا في اللغة مالم يرد في المعجمات وكتب اللغة، وهو لا يمانع الاشتقاق ويسرُّه أن نستفيد من طواعية اللغة ومرونتها، فيغنى بذلك متنها وتزداد ثراءً على ثرائها في المفردات والتراكيب، وأنْ تعبر عن المستجد من المعاني أو المبتدع من الأفكار والمشاعر، مع التفريق بين ما هو خطأ، وما هو تطور فكلاهما حدث جديد في اللغة، وقبلَ الكلمات والأساليب المولدة؛ لأن رفضها يعني جمود اللغة وتشديد حرية التعبير بها.

الكلمات المفتاحية: النقد اللغوي، أحمد مختار عمر، التطور اللغوي، الجمود اللغوي.

Abstract

The importance of the research lies in explaining Ahmed Mukhtar Omar's position on the issue of liberation and rigidity in his linguistic criticism. This leads to the waste of a lot of Arab speech, and it allowed you to enter the tabular language, and this makes us benefit from the malleability and flexibility of the language, so that its body is enriched and richer in its richness in vocabulary and structures.

Key words: linguistic criticism, Ahmed Mukhtar Omar, linguistic development, linguistic rigidity

المطلب الأول: التَّجرُّد في مُصنَّفات النَّحويين:

يبيّنُ هذا مطلبُ ما يُحيط بالتَّجرُّد من تعريفٍ وتأصيل عند النَّحويين، ونوضِّحه كالآتي:

١. التَّجرُّد في اللغةِ والاصطلاحِ:

التَّجرُّد في اللغةِ: التَّعري[١]، ((ومنه تجرَّدَ لإحرامِهِ؛ أي تَعرَّى عن المَخيطِ))[٢] والتَّجرُّدُ الخلوّ أيضاً[٣].

والتَّجرُّدُ في الاصطلاحِ: هو ((حالةٌ تقتضي تعريةَ عاملٍ ما من خاصيَّة معينة))[٤]، وهذا التَّعريفُ يشملُ حالةً معينةً تخصُّ العوامل، نحو: تجرُّد خبر (عسى) من (أنْ)، فلا يشملُ كثيراً من مسائلِ النَّحو التي ينطبقُ عليها وصفُ التَّجرُّدِ، إذ إنَّ التَّجرُّدَ يكون في العوامل وغيرها، ولذلك نرى أنَّ التَّجرُّدَ هو: **تعريةُ كلمةٍ عن كلمةٍ، بينهما لازمٌ، ينتجُ عن هذه التَّعرية أثرٌ يوجِّهُ الدَّلالةَ النَّحويةَ**. فهذا التَّعريفُ يشملُ كلَّ ما صحَّ وصفُهُ بالتَّجرُّدِ.

والمقصودُ من الكلمةِ ما كان في اصطلاحِ النَّحويين، وهي الاسمُ أو الفعلُ أو الحرفُ، فكلُّ واحدةٍ من هذه الثلاثة هي كلمة، فمثال ما تجرَّدَ فيه الفعلُ من الضمير: ((...قولك: (زيدٌ ضَربته)؛ لأنَّه لَو تجرَّدَ عَن ضميرِ المفعولِ كانَ ناصباً لزيدٍ...))[٥]، ومثال ما تجرَّد فيه الفعلُ من الحرف ما ورد في جواب الشرط إذا كان فعلاً ماضياً: ((واعلم أنّه إذا صحّ أنْ يُجعلَ الجوابُ شرطاً، وذلك إذا كان ماضياً، متصرّفاً، مجرَّداً عن (قد) ، أو مضارعاً، مجرَّداً))[٦]، ومثال تَجَرُّدِ الاسمِ من الحرفِ: ((... فكذلك حكم (إنَّ) وما بعدها، لَا فرقَ بين العطفِ على الموضعِ وبين العَطفِ على المبتدأ، لَو تجرَّدَ من (إنَّ)))[٧]، ومثال ما كان التَّجرُّد بين الحرفين ما وَرَدَ في باب الإشارة: ((وتلحقهنَّ فِي البُعدِ كَافُ خطابٍ حرفيةٍ مُجَرّدَةٍ من اللَّام مُطلقاً))[٨]، وقولنا: أنْ يكونَ بين الكلمتينِ لازمٌ؛ بمعنى أنْ يكون بين هاتينِ الكلمتينِ معنًى جامعٌ، إلا أنَّ التَّجرُّدَ يكونُ لدلالةٍ تقتضي ذلك، وسنبيّنه في أثر التَّجرُّد.

٢. التَّجرُّدُ والمعاني المُقاربة:

لم تخلُ الظواهرُ التي عَالجَها النَّحويون من وصفٍ يبيّنون به هذه المسألة أو تلك، وأحياناً يصفون المسألةَ الواحدةَ بألفاظٍ مقاربةٍ تصفُ ظاهرةً نحويةً ما؛ لسعةِ العربيةِ في ذلك، وكثرة المرادفات، من ذلك وصفُ (الاستغناء) الذي يقاربُهُ وصفُ(الاكتفاء)، و(الحذف) الذي قاربَهُ (التَّرك والطَّرح)، و(الاقتران) الذي يقاربُهُ (الاجتماع والاتِّصال)، وفي السياق نفسه يأتي التَّجرُّدُ، إذ وجدنا ثمةَ ألفاظاً استعملها النَّحويون وهم يعنونَ به التَّجرُّدَ، نحو (التَّعرية والتَّرك)، أما التَّعريةُ فهو المعنى اللغوي للتَّجرُّدِ كما ذكرنا، وقد استعمله الشَّاطبي(ت٧٩٠هـ) في سياق كلامه على المُعَلّ بـ(اللام) وهو قوله: ((والتَّعرية بمعنى: التَّجريد، أي: جُرّد منها))[٩]، واستعملَ النَّحويون التَّعريةَ والتَّجرُّدَ متتابعين لوصفٍ ظاهرةٍ ما، من ذلك ما ذكره ابن ولاَّد(ت٣٣٢هـ) في وصف (ما) الحِجازية إذا اعتَرَتْها في السياق (لكنَّ)، وهو قوله: ((وتكون (لكنَّ) داخلةً عليها لمّا ذكرنا من تغيرِ المعنى بهذه الدواخل عليها، إذ ليستِ جملةُ معراةً، مُجردةً، فيجوز أنْ يكون بعدها كما

يجوزُ: (زيد أخوك)، إذا قلت: (لكنَّ زيداً أخوك))[١٠]، وكذلك ما قاله الشيخ عبد القاهر الجرجاني في بيت الحطيئة[١١]:

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيتِها واقْعُدْ فإنَّك أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

إذ قال: ((ذاك لأنَّ بيتَ حطيئةِ لم يكُن كلاماً وشعراً مِن أجْل معاني الألفاظ المفردة التي تراها فيه، مجرَّدةً معرَّاةً من معاني النظْمِ والتأليفِ، بل منها مُتَوخى فيها ما ترَى من كَوْن (المكارِم) مفعولاً لـ(دع)))[١٢].

وقد يفسرون التَّجرُّدَ بالتَّعرية، من ذلك قول الشَّاطبي في شرحِ قولِ ابن مالك[١٣]:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ مَنْ جَازِمٍ ونَاصِبٍ كَتَسْعَدُ

فهو يقول: ((وأتى بالتَّجريد عن النَّاصب والجازم على مَساق الشَّرْطية، لأنَّه قال: ارفعْه إذا تجرَّد، فيَحتمل أنْ يكون قد جَعل التعرّيَ هو نفسَ الرَّافع للفعل))[١٤]، ففسَّرَ التجرُّدَ بالتَّعرية.

وأما التَّرك فهو في اللغة ((وَدْعُك الشيءَ تَتْركه))[١٥]، وقياسه: ((التَّخلية عن الشيء))[١٦]، فإذا كان هذا معناه في اللغة فإنَّ التَّرك في النَّحو: الإضمار، من ذلك ما ذكره سيبويه: ((ومثلُ ترك إظهار الفعل ها هنا تركُ الإظهار في الموضع الذى تَقَدَّمَ فيه الإضمارُ))[١٧]، واستُعملَ كذلك بمعنى: (عدم الذكر)، نحو قول أبي عليٍّ الفارسي(ت٣٧٧هـ): ((ولا يستقيمُ أنْ تَحملَه على أنَّه تركُ المضافِ، وأخبرَ عن المضافِ إليه))[١٨]، فالتَّرك إنَّما هو من الحذفِ، يقول ابنُ يعيش(ت٦٤٣هـ): ((قد تقدّم من قولنا: إنّ المصدر يَنتصبُ بالفعلِ، وهو أحدُ المفعولات، وقد يُحْذف فعله لدليلِ الحالِ عليه، وهو في قولك على ثلاثة أَضْرب: منها ضربٌ يُحْذَف فعله، ويجوزُ ظهورُهُ، فأنتَ فيه بالخيارِ، إنْ شئتَ أظهرتَه، وإنْ شِئتَ أضمرتَه. وضربٌ لا يجوزُ استعمالُ فعلِه، ولا إظهارُه..... ومن ذلك إذا رأيتَ رجلاً يَعِدُ ولا يَفِي قلتَ: (مَواعِيد عُرْقُوب)، أي: وعدتَني مواعيدَ عرقوب، فهو مصدرٌ منصوبٌ بـ(وَعَدْتَنِي)، ولكنَّه تُرك لفظُه استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف، واكتفاءً بعلمِ المُخاطب بالمراد))[١٩]، ففي النصّ جَعَلَ مما يُحذفُ فعلُ المصدر منه، بأنَّه تُركَ فعلُه، وهو قوله: (ولكنَّه تُرِك لفظُه استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف)، وإذا كان التَّرك هو حذفٌ أيضاً، فقد استُعمل استعمالَ التَّجرُّد، من ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي في الفعلين (أُردن وأُورم) بقوله: ((وأما (أُردن و (أُورم) فلا تكون الهمزةُ فيهما إلا زائدةً في قياس العربية، ويجوزُ في إعرابهما ضربان: أحدهما أنْ يُجرَّدَ الفعل من الفاعل، فَتُعرب ولا تصرف. والآخر أنْ يبقى فيه ضميرُ الفاعل، فيحكى))[٢٠]، ففي الضَّرب الأول ذكرَ التَّجرُّد وهو(أنْ يُجرَّدَ الفعلُ من الفاعل)، وأمّا ابن يعيش فعبَّر عن عدم ذكر الفاعل بالتَّرك، في سياق كلامه عن الاستثناء المُفرَّغ،، وهو قوله: ((ولمّا حُذف ما كان يجبُ أنْ يُشْغَل به الفعلُ المنفيُّ، لم يجز تركُ الفعل بلا فاعلٍ، أو ما ينوبُ عن الفاعل))[٢١].

فوَصف عدم ذكر الفاعل بالتَّرك، وهو ما يُفضي إلى القول بأنَّ التَّجرُّدَ نوعٌ من الحذف، إلا أنَّ الفارقَ بين الحذف والتَّجرُّد هو أنَّ الحذفَ يكون للكلمةِ ولها محل من الإعراب، على حين أن التَّجرُّد يدلُّ على انفصال كلمتين حذفت واحدة وبقيت الأخرى، دلّت الموجودة على الكلمة المحذوفة لشدّة استعمالهما معاً، وهذا المعنى لا نَجده في الحذف، ومن جهة أخرى فإنَّ التَّجرُّد لا يقدَّر معه المحذوف، وسيأتي بيان ذلك في المسائل التي نتناولها في بيان أثر التَّجرُّد.

٣. التَّجرُّدُ وخلعُ الأدلّة:

ذكر ابن جني في الخصائص باباً سمّاه (باب في خلع الأدلة) [٢٢]، ويعني به: تجريد الكلمة الدّالة على معنى عن بعض معناها، فالهمزة تدلُّ على الاستفهام والواو تدلُّ على العطف، فتجرُّد الهمزة من الاستفهام، والواو من العطف سمّاه بخلع الأدلة، وتمثّل لهذا الباب بأمثلة كثيرة، نذكر مثالين، الأول: الكاف، في قولك: أرأيتك، فإنَّه يدلُّ على شيئين: الاسمية والخطاب، ولكنَّه في باب الإشارة خُلعت منه دلالتُه على الاسمية، وتمحَّض للخطاب، نحو: ذلك [٢٣]. وهذا المعنى سبقه إليه أبو عليٍّ الفارسي، إذ قال: ((وأسماء الخطاب يَغلب عليها معاني الحروف بدلالة أنَّ كلَّ موضعٍ تقعُ فيه أسماءٌ، يكون فيها دلالاتٌ على الخطاب. وقد تكون للخطاب مجرَّدة من معاني الأسماء، وذلك مثل: الكاف في ذلك، وأولئك وهنالك والنجاك، والتاء في أنت)) [٢٤]، فعبَّر عنه بالتَّجرُّد، وهذا المعنى هو الذي من أجله عُقد المطلبُ وهو بيان أنَّ خلعَ الأدلَّة جزءٌ من التَّجرُّد، إذ إنَّ التَّجردَ أوسعُ باباً منه، وهو ما أوضحناه، في تعريفه، وعبَّر الفارسي عن خلع الأدلَّة بالتَّجرُّد كذلك في قوله: ((وكذلك الكاف في ذلك، وأرأيتك، والنّجاءك، ونحو ذلك ممّا لحقه الكافُ للخطاب مجرّدة من معنى الاسم))[٢٥]. والمثال الثاني لابن جني هو (ألا) الدَّالة على الافتتاح والتَّنبيه، إذ ذكر أنَّ (ألا) إنْ جاءت بعدها (يا) خلصت للتنبيه[٢٦].

يتبيَّنُ من ذلك أنَّ خلعَ الأدلَّة إنَّما يكون في الأدواتِ الحاملة للمعنى، ولكنَّها قد ترد في سياقٍ يُجرّدُ منها هذا المعنى، فالأداةُ قد تتجرَّدُ من معناها، وذلك إذا اعتراها ما يمنع اقترانها بمعناها الذي وضع لها، من ذلك (لكنْ) حرف عطف يُفيد الاستدراك، ولكنه قد يجرّدُ من العطف، ذكر ذلك ابنُ الشَّجري(ت٥٤٢هـ)، بقوله: ((وممّا حذفوا تضعيفه وألغوه (لكنّ) جعلوها بعد التَّخفيف عاطفةً، إذا لم تكنْ معها الواو، وذلك نحو: (ما قام أخوك لكنْ أبوك)، فإن استدركت بها مجرّدة من العطف، قلت: ولكنْ))[٢٧]، فاجتماعها بالواو كان سبباً لتجرُّدِ معنى العطف منها وخلوصها للاستدراك، وهذا التَّجرُّد سوّغ اجتماعها بالواو العاطفة؛ لأنّه لا يجوز اجتماع العاطفَيْنِ.

ومنها (إذا) فإنَّها أداةُ شرطٍ غير جازمة، وهي ظرفُ زمان، ولكنَّها قد تتجرَّد من الظَّرفية، وتَخلُص للشَّرط، وبالعكس أيضاً، ذلك بأنْ تَخلص للشَّرط، وتُجَرَّدُ من الظَّرفية، وهو ما أشارَ إليه ابن مالك(ت٦٧٢هـ) بقوله: ((...أن تَضمُّنَها معنى الشَّرط ليس بلازمٍ، فإنَّها قد تتجرَّدُ منه، كقوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيّٗا**﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ**﴾ [سورة النجم، الآية:١]، وقد تتجرَّدُ من الظَّرفية مع تجرَّدها من الشَّرط، نحو: إنَّني لأعلمُ إذا كنتِ عني راضية))[٢٨]، وهذا التَّجرُّد جعل (إذا) غير جازمة[٢٩].

يتبيَّنُ مما ذكرنا أنَّ خلعَ الأدلة إنَّما يكون في تجرُّدِ المعاني من الأدوات، ولا يكون في تجرُّدِ الكلماتِ من بعض، فالتَّجرُّدُ الذي عرفناه آنفاً هو تجرُّدُ بين الكلمات، وينتج عنه أثرٌ في توجيه معنى الكلام، على حين أنَّ تجرُّدَ الكلمات من معانيها أو من بعض معانيها يسمى بباب خلعِ الأدلَّة، وهو ما سمَّاه ابن جني في كتابه، فبينهما عمومٌ وخصوص، إذ إنَّ التَّجرُّد عامٌ وخلعَ الأدلَّة خاصّ.

٤. تأصيلُ لفظ التَّجرُّد:

ابتدأ وصفُ المجرَّد من سيبويه، إذ استعمله مرة واحدة، وذلك في سياق كلامه عن (ما) الحِجازية وتشبيهها بـ(ليس)، إذ قال: ((ومثله قوله عزّ وجل: ﴿**مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا**﴾، [سورة يس، من الآية:١٥] لم تَقْوَ (ما) حيثُ نقضْتَ معنى (ليس)، كما لم تَقْوَ حين قدّمتَ الخبرَ. فمعنى (ليس) النفيُ، كما أنّ معنى (كان) الواجبُ، وكل واحدٍ منهما؛ يعني (كان وليس)، إذا جرّدته فهذا معناه)) [٣٠]، واستعمله الفراء(ت٢٠٧هـ) مرة واحدة كذلك، جاء ذلك في كلامه عن أدوات الاستثناء، وهو قوله: ((وقد أُرَاهُ جائزًا أنْ تَقُولَ: عليك ألفٌ سوى ألف آخر، فإنْ وضعتَ (إلَّا) فِي هَذَا الموضعِ صَلَحت، وكانت (إلَّا) فِي تأويل مَا قالوا. فأمّا مجرّدة قد استُثْني قليلها من كثيرها فلا))[٣١]، واستعمله المبرد(ت٢٨٥هـ)، في موضعين: الأول في حديثه عن (عسى)، إذ قال: ((وأما قولهم في المثل: (عسى الغوير أبؤسا) فإنَّما كان التَّقدير: عسى الغويرُ أنْ يكون أبوساً؛ لأنَّ (عسى) إنَّما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرداً))[٣٢]، والموضع الثاني: ((ولو قلتَ: زيدٌ أخوك قائماً، تريدُ الصَّداقة لكان جيداً، المعنى: يُصادقك في هذه الحال، وكلّ شيء كان فيه فعلٌ مُجرَّدٌ أو معنى فعل فالحال فيه صحيحة؛ نحو: المالُ لك قائماً))[٣٣]، وجاء القرن الرابع شاع هذا الوصف بشكلٍ أكبر ممّا كان عليه في السَّابق[٣٤].

ويظهر من استعمالات النَّحويين لوصف التَّجرُّد أنَّهم استعملوه كثيراً في معناه الاصطلاحي الذي أشرنا إليه، ولكنَّهم في بعض الأحايينِ وصفوا بالتَّجرُّد ظواهرَ وأرادوا به معنى (حَسْب) أو (فقط)، منه : ((ولا خلافَ في الحملِ على موضع (إنَّ) المكسورة، لأنَّها لمجرّد التَّأكيد من غير تعلُّقٍ بعاملٍ يعملُ فيها يُغيّر معناها))[٣٥]، ومنه ما ذكره الزمخشري في أفعل التفضيل: ((والثاني أنْ يُؤخذ مطلقاً له الزّيادة فيها إطلاقاً، ثم يُضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكنْ لمجرَّد التَّخصيص))[٣٦]، ولا يَخفى في أنَّه مأخوذٌ من المعنى اللُّغوي وهو التَّعرية، ففي مثال ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) ، (لمجرَّد التوكيد) فهو توكيدٌ مجرَّد من معنى آخر بمعنى معرّى، وكذلك مثال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) فهو تخصيصٌ مجرَّد من معنى آخر، ولكن لمَّا قدَّموا الصَّفة على الموصوف صارت بمعنى (حسب) أو (فقط)، فمجرد التَّوكيد بمعنى توكيد فحسب، وكذلك لمجرّد التَّخصيص بمعنى تخصيص فحسب أو فقط.

المطلب الثاني: أثر التجرد في توجيه دلالة الكلام:

بتتبُّع مواضعِ التَّجرُّد تبيَّن أنَّ للتَّجرُّدِ أثراً في توجيهِ الجُملة دَلالياً، نَسردها كالآتي:

١. تجرُّد (كي) من (اللام):

تستعمل (كي) استعماليْنِ: جارَّة وناصبة، وقد ذكر النَّحويون مواضعها في الجرّ والنَّصب[٣٧]، فهي جارةٌ إنْ وليتها (ما) الاستفهامية، نحو: كيمه؟ بمعنى؛ لأيّ سبب أو لأيّ علّة، وتُستعمل ناصبة فحسب إنْ سُبقت بـ(لام) الجارَّة التَّعليلية، وفي هذه الحال لا يليها إلا فعلٌ مضارعٌ، فتنصبه، فعندما تُسبق بحرفٍ الجرّ تمحَّضتْ للنَّصب، واختصتْ بنصب المضارع، ولكنَّها إنْ تجرَّدت منها احتُمل فيها احتمالان، يقول ابنُ مالك: ((وإذا دخلتْ (كي) على الفعل مجرَّدة من اللام، احتمل أنْ تكون

النَّاصبة للفعل، واللام قبلها مقدَّرة تقديرها في نحو: (جئتُ إليك لِتحسن)، واحتمل أنْ تكونَ الجارّة، والفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) لازمة الإضمار عند البصريين إلا في الضرورة))[٣٨].

فالتَّجرُّد رفع عنها التَّقييد بعد أنْ كانت مُختصةً بالنَّصب في حال اتصالها باللام، وفي تجرُّدها منها تتوسَّع احتمالاتها، فتكون بين الناصبة والجارّة، فقولك: (جئتُ كي أكرمَك)، احتمل في (كي) احتمالان: الأول: أنْ تكون جارّة، وهي على تقدير (لام التَّعليل) قبلها، وإنْ لم تقدَّر اللام، قدَّرت (أنْ) النَّاصبة بعد (كي)، وفي هذه الحال فـ(كي) جارَّة.

ولم يُشرِ النَّحويون إلى اختلاف دلالتها في الحالين: الجرّ والنَّصب، بل لا فرقَ بينهما دلالياً عندهم، يقول أبو بركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، بأنّه: ((لا فرقَ بين (كي) النَّاصبة و(كي) الجارّة في المعنى))[٣٩]، والملاحظ بأنَّ (كي) الجارّة لا تدلُّ على الزَّمان، في حين أنَّ (كي) النَّاصبة تدلُّ على الزَّمان المستقبل، يقول الفراء: ((ولا يجوز: ظننتُ لتقوم. وذلك أنَّ (أنْ) التي تدخل مع الظنّ تكون مع الماضي من الفعل، فتقول: (أظن أنْ قد قامَ زَيْدٌ)، ومع المستقبل، فتقول: أظنُّ أنْ سيقومُ زَيْدٌ، ومع الاسماء فتقول: أظنُّ أنَّك قائمٌ. فلم تجعل اللام فِي موضعها، ولا (كي) فِي موضعها، إذ لم تطلب المستقبل وحده))[٤٠].

فـ(كي) إن تجرَّت أَعطتْ مساحةً واسعةً من التأويل، فإنْ كانت ناصبةً عملت في الفعل النَّصب، ودلّت على المستقبل، فضلاً عن دلالتها على التَّعليل، وإنْ كانت جارّة دلَّت على التَّعليل فحسب، ولا علاقة لها بالزَّمان؛ لأنَّ ما بعدها الاسم مجروراً بها، وبه يتَّضح الفرق دلالياً بينهما، ويتَّضح الأصل بأنَّ التَّجرُّد له دلالة غير التي باتصال اللام.

٢. أثر التَّجرُّد في بيان الأصل:

قد يكون النظرُ في أثر التَّجرُّد في بيان الأصل من البديهات للوهلة الأولى، كالفعل المضارع يعود مرفوعاً على الأصل إن تجرَّد من النّاصب والجازم[٤١]، والمبتدأ يعود مرفوعاً كذلك إنْ تجرَّد من نواسخ النّصب[٤٢]، (إنَّ وأخواتها) و(ظنَّ وأخواتها)، إلّا أنَّ ذلك ليس على الدوام؛ إذ وجدنا في بعض المسائل ما يُحتاج معها إلى إجالة الفكر، وإنعامِ النَّظر فيها؛ لبيان أنَّ التَّجرُّد قد أسهمَ في بيان أصل الكلمة، من ذلك ما ذكره سيبويه في الفرق بين (ما) الحِجازية، و(ليس) إذا دخلها الاستثناء، بقوله: ((... ومثله قوله عزّ وجل: ﴿ **مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا** ﴾، لم تَقْوَ (ما) حيثُ نَقضْتَ معنى (ليس)، كما لم تَقْوَ حين قدّمتَ الخبرَ. فمعنى (ليس) النَّفي، كما أنّ معنى (كان) الواجبُ، وكل واحدٍ منهما؛ يعني (كان وليس)، إذا جرّدته فهذا معناه. فإنْ قلتَ: (ما كان)، أَدخلتَ عليها ما يُنْفَى به. فإنْ قلتَ: (ليس زيدٌ إلّا ذاهباً) أَدخلتَ ما يوجِبُ، كما أدخلتَ ما يَنْفِي. فلمْ تَقْوَ (ما) في بابِ قلب المعنى، كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر))[٤٣]، فقد أوضح أنَّ من موارد اختلاف (ما) الحِجازية عن (ليس) هو دخول الاستثناء، فإذا دخلها الاستثناء انتقض نفيها، وبذلك يبطلُ عملها، وليس كذلك (ليس) فإنَّها وإنِ انتقض معناها حين دخلها الاستثناء إلّا أنَّها لا يبطل عملها؛ لأنَّها فعل، ولأنَّها إذا تجرَّدت من النَّفي أو الاستثناء فإنَّها دالّةٌ على النَّفي في الأصل، كما أنَّ (كان) دالّةٌ على الايجاب إنْ تجرَّدت من النَّفي؛ لأنَّ الايجابَ أصلٌ فيها [٤٤]، وبذلك أسهمَ التَّجرُّد في بيان

أصل الكلمة؛ إذ إنَّ اتصالها بأداة أخرى يُخرجها من معناها الذي وضعت له، فـ(كان) معناها الإيجاب، ويحين يتَّصل بها النَّفي ينتقض معناها، وهكذا الأفعال كلها عند تجرُّدِها تعود لأصلها، فيكون التَّجرُّدُ كاشفاً عن المعنى الذي وُضعت له الكلمة.

ومن بيان الأصل ما جاء في باب الاشتغال، وهو قول أبي البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ): ((...كقولك: (زيدٌ ضَربته)؛ لأنَّه لَو تجرَّد عَن ضميرِ المفعولِ كانَ ناصباً لزيدٍ...))[٤٥]، فـ(زيدٌ) في قوله: (زيدٌ ضربتُه)، جاء مرفوعاً لحلولِ ضميره محلَّه في النَّصب، وإذا تجرَّد الفعلُ عن ضمير الاسم عاد الاسمُ منصوباً على الأصل، لأنَّ الأصلَ في المفعول النَّصبُ على المفعولية، فاتصال الضمير بالفعل جعل الاسم مرفوعاً، وليس كلُّ ضميرٍ يتَّصل بالفعل يكون هذا أثره، فقد يبقى على أصله، بأنْ تقول: زيداً أكرمتُه، بالنَّصب إلا أنّ في ذلك فرقاً من حيث الدَّلالة، ففي النَّصب تكون عناية المتكلم على الفعل من دون الاسم، وبذلك يكون التَّركيز على الحدث، على حين أنَّ الرَّفع يجعل العِناية في الاسم، إذ إنَّ من دلالة الجُملة الاسمية (الثُّبوت)، وبذلك فإنّ ثبوت الحدث لـ(زيد) جعل الاسم مرفوعاً، ولا يكون ذلك كذلك إلا بإسناد الفعل إلى ضمير ذلك الاسم المرفوع، فإنْ تجرَّد رجع الاسمُ منصوباً على الأصل، بل ترجع الجُملة إلى الأصل؛ لأنّ النَّصب هو الأصل في باب الاشتغال، يقول الأُشموني(ت٩٠٠هـ): ((حقيقة باب الاشتغال: أنْ يسبقَ اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره، أو ملابسه، لو تفرَّغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً))[٤٦]، فالنَّصب هو الأصل، وبذلك يحقِّق التَّجرُّد الأصل من ناحيتين: الأولى: الأصل في المفعول النَّصب. والثانية: الأصل في باب الاشتغال أن يكون الاسم الأول منصوباً، والرَّفعُ فرعٌ، وهذا المعنى لا يتَّضح إلا بإنعام النَّظر فيه.

٣. أثرُ التَّجرُّد في الانمياز:

من سمات التَّجرُّد أنْ يجعل الكلمة تنماز من قريناتها، ومثاله ما ذكره ابن بابشاذ في انمياز الفعل المضارع الدالّ على الحال عن الزَّمنين الماضي والمستقبل، فهو يقول: ((... يصلح اللفظ إذا قلت (هو يكتبُ)، و (يحسبُ) أنْ يكون في الحال، وأنْ يكون في ثاني الحال. والحقيقة هي الحال؛ لأنَّها هي الكائنة أولاً، وهي تدلُّ بمجرّدها على حقيقتها، ولا تدلُّ على الاستقبال إلا بقرينة من السِّين أو سوف))[٤٧]، فقولنا: (زيدٌ يكتبُ)، يدلُّ على الحال؛ وذلك لتجرُّد صيغة (يفعل) من القرائن الدَّالة على الاستقبال، والذي عليه متقدمو النَّحويين هو أنَّ صيغة (يفعل) مشتركة بين الحال والاستقبال من دون تخصيص لأحدهما حال التَّجرُّد[٤٨]؛ لأنّ الإخبارَ مشتركٌ بين زمني الحال والاستقبال[٤٩]، والتَّحقيق يقتضي أنْ تكون صيغة (يفعل) دالَّة على الحال عند التَّجرُّد؛ ذلك أنَّ الخبرَ الصَّادق يدلّ عليه زمنُ الحال قبل الاستقبال، لذلك هو الأصل فيه، وإشارة الاستقبال إليه مجاز[٥٠]، وإذا كان ذلك كذلك فتجرُّد الفعل المضارع انمياز له من الزَّمنين الماضي والمستقبل.

وممن صرَّح بأثر التَّجرُّد في الانمياز الرضيُّ الاسترابادي، جاء ذلك في سياق بيان الشبه بين (كلا) والمثنى، بقوله: ((وأمّا (كلا) فأعربه إعراب المثنى، لشِدَّة شبهه به لفظاً، بكون

آخره ألفاً، ولا ينفكُّ عن الإضافة، حتى يتميز عنه بالتَّجرُّد عن النّون))[٥١]، فلولا تجرُّد (كلا) من النّون لكان شبهه به لفظاً شبهاً شديداً من النَّاحيتين الإعراب والمعنى.

٤. أثر التَّجرُّد في الفصل بين الجملتين لضربٍ من الانقطاع.

ومن دقيق النظر في أثر التَّجرُّد هو أنَّه قد تُجرَّد أداةٌ أو جملةٌ ممّا كان محتملاً لأداة أخرى؛ لشدّة اتصالهما في مواطن مختلفة، ومنها (أم) التي تُسمى (أم) المعادلة، والتي تأتي بعد الاستفهام نحو: (أ زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟)، وقد تأتي (أم) هذه مجرَّدة من الاستفهام، ذكر ذلك ابن النَّاظم(ت٦٨٦هـ) بقوله: ((وقد تتجرَّد المُنقطعة بعد الخبر عن الاستفهام))[٥٢]، وسبب هذا التَّجرُّد هو انقطاع جملة ما بعد (أم) عمّا قبلها؛ ولذلك سُمِّيت بـ(أم) المنقطعة، وقد أوضح سيبويه هذا المعنى بقوله: ((ويدلُّك على أنَّ هذا الآخر منقطعٌ من الأول قولُ الرجل: (إنّها لإبلٌ) ثم يقول: (أم شاءٌ يا قوم)، فكما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعةً))[٥٣]، يتَّضحُ من قول سيبويه أنَّ المنقطعة تأتي بعد الخبر، وهي ليست المتَّصلة؛ وذلك أنَّ ما قبلها انقطع عمّا بعدها، ولذلك فهي مجرّدة من الهمزة، فيتبيَّن أنَّ التَّجرُّد قرينة على أنَّ الجُملتيْنِ مُستقلَّتيْنِ عن بعض.

ومنه تجرُّد الجُملتين من الواو العاطفة، فالواو بحسب ما هو معلومٌ تفيدُ التَّشريك في الحُكم والإعراب، فإذا قلنا: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، فالواو جمعت بين الاثنين في المجيء، وفي الإعراب أيضاً، هذا حالها في المُفرد، وكذلك الحال يقال في الجُمل التي تُعطف فيها الثَّانية على الأولى حُكماً ومعنىً، فإذا قلت: هو يأكلُ ويشربُ، فجملة (يشربُ) معطوفة على جملة (يأكل) جمعاً للفعل وحكماً إعرابياً، فالأولى في محلِّ خبر، والثانية عطفٌ عليها، وقد تجرَّدت الجُملة الثانية من حرف العطف، فانقطعت عن الأولى إعراباً، ولكنَّها توكيد لها، من ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ١٥** ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٤، والآية:١٥] فجملة ﴿ **ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ جُرّدت من الواو، مع أنّ حال هذه الجُملة مع حال الجُملة التي قبلها، وحقُّها العطف عليها[٥٤]، وعلى الرَّغم من ذلك لم يُعطف عليها، ولذلك يقول يحيى العلوي(ت٧٤٥هـ) : ((فالجُملة الثانية إنَّما جاءت مجرَّدة عن الواو لمّا كانت على تقدير سؤال، كأنَّه قيل: هم أحقّاء بالاستهزاء؛ لأجل دخولهم في العناد، وإغرابهم في التَّكذيب، فمن يستهزئ بهم؟ فقيل. الله يستهزئ بهم، كما قال بعضهم[٥٥]:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي))[٥٦]،

فالجُملة الثانية بما تضمَّنته من سؤال وجواب انقطعت عن الأولى؛ لأنَّ الثانيةَ خبرٌ من الله تعالى، والأولى حكاية عن اليهود، ولذلك امتنع العطف[٥٧]، وجُرّدت الجُملة الثَّانية من عاطف؛ لأجل الانقطاع.

٥. أثر التَّجرُّد في تغيير الحكم النحوي:

هذا المعنى للتَّجرُّد شائعٌ في أبواب النحو، إذ يكاد يغلبُ على سائر المعاني الأُخَر وإنَّما أخَّرناه؛ لأنَّه لا يحتاج إلى كثير نظرٍ؛ ولأنَّ الدَّلالة عليه يسيرةٌ، فمنه ما ورد في بابِ إعمال اسم الفاعل، فاسم الفاعل يعملُ عمل الفعل سواء كان مقترناً بـ(ال) أو مجرَّداً منها، فإنْ كان مقترناً بـ(ال) فإنَّه يعمل من دون قيد أو شرط، وذكر ابن هشام(ت٧٦١هـ) أنَّ غير المقترن بـ(ال) عمله يختلف، بقوله: ((والمجرَّد عنها إنَّما يعمل بِشرطَيْنِ أَحدهما: أنْ يكون للحَال أَو الاستقبال، لَا للماضي....))[٥٨]، فالمجرد من (ال) يعمل عمل الفعل بشرطين، وليس كذلك المتَّصل بهما.

وهذا المعنى ظاهرٌ في التَّجرُّد والاقتران، ولهذا المعنى أشار الرُّماني(ت٣٣٨هـ)، إلى أثر التَّجرُّد في (حتّى) الابتدائية والغائية، بقوله: ((.... والصَّوابُ مذهب سيبويه في أنَّها واحدة؛ لأنَّ اختلاف الأحكام والمعاني إذا لم يتوجَّه إلا على اختلاف وضع الحرف، صار بمنزلة حرفين مختلفين في الصورة، فلهذا كانت (لام الابتداء) غير (لام الإضافة)، وليس كذلك (حتّى) في حروف الابتداء وحروف الغاية؛ لأنَّها إنَّما تختلف الأحكام فيها والمعاني بحسب ما يصحبها من (أنْ) أو تجريدها من هذا الحرف، وذلك لا يخرجها من أنْ يكون أصلُ وضعها على حدٍّ واحدٍ، فتكون حرفاً واحداً ليس بمنزلة (لام الابتداء) و(لام الإضافة) ولكنْ بمنزلة الحرف الذي تصحبه (أنْ)، فينصب به، ويُجرَّد من (أنْ) فلا ينصب به، وذلك كحروف العطف في (الواو، والفاء، وأو)))[٥٩]، فقوله: (إنّما تختلف الأحكام فيها والمعاني بحسب ما يصحبها من (أنْ) أو تجريدها من هذا الحرف) يبيّن فيه أهمية التَّجرُّد في تغيير الحُكم النحوي.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نشيرُ إلى أهمِّ النتائج التي توصّلنا إليها، وهي أنَّ التَّجرُّدَ وصفٌ، وصفَ به النَّحويون مسائلَ كثيرةً من أبواب النَّحو العربي، وكانت له صِلاتٌ مشتركةٌ مع بعض المصطلحات، منها (التَّرك) و(التَّعرية)، وقد أوضحنا أنَّ التَّجرُّدَ يختلفُ عن التَّرك والحذف، وأوضحنا الفرق بين التَّجرُّد وخلع الأدلة التي قال بها ابن جني، إذ كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ، فالتَّجرُّدُ أعمُّ من خلعِ الأدلَّة، وتبيَّن كذلك أنَّ للتَّجرُّدِ أثراً مهمّاً يخدمُ المعنى، منها: التَّوسّع في الدَّلالة الاحتمالية، كما في تجرُّدِ اللام من (كي)، ومنها أثرُهُ في الانمياز، كما في صيغة الفعل المضارع إذا تجرَّدَ من عوامل الرَّفع والنَّصب، ومنها أثرُهُ في بيانِ الأصل، إذ إنَّ التَّجرُّدَ يردُّ الكلمة إلى الأصل، نحو باب الاشتغال حين تجرَّدَ الفعلُ من ضمير المفعول المقدَّم، إذ بتجرُّده منه يعود المفعولُ منصوباً على الأصل، ومنها أثرُهُ في الفصل بين الجُملتين اللتين تتَّصلان برابط العطف، فبتجرُّدِ الجُملة منها تتأثَّر اللُّحمة بين الجُملتين، وتَؤولُ الجُملة الثَّانيةُ استئنافيةً، ويتغيَّرُ المعنى، ومنها أنَّ التَّجرُّدَ يُسهمُ في تغيير الحكم النَّحوي، وهو ظاهرٌ في باب اسمي الفاعل والمفعول عند تجرُّدِهما من (ال)، فبهذا البحثِ سلّطنا الضوءَ على ظاهرةٍ مهمةٍ من استعمالات النَّحويين ووصفهم، وهو التَّجرُّد الذي به يتَّجِهُ المعنى.

الهوامش:

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :٢/ ٤٥٦.
(٢) مجمع البحرين :٣/ ٢٤.
(٣) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم :١/ ٣٨٢.
(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي: ٤٢.
(٥) اللباب في علل البناء والإعراب:٦١/٢.
(٦) اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ:٨٨٢/٢.
(٧) علل النحو:٢٤٢.
(٨) شرح شذور الذهب:١٨١.
(٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:٤٩٨/٧.
(١٠) الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٨٢.
(١١) ديوانه:٢٠٦.
(١٢) دلائل الإعجاز:٤٨٧.
(١٣) ألفية ابن مالك:١٥١.
(١٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:١/٦.
(١٥) كتاب العين:٣٣٦/٥.
(١٦) كتاب مقاييس اللغة:٣٤٥/١.
(١٧) كتاب سيبويه:٨١/١.
(١٨) المسائل البصريات:٧٣١.
(١٩) شرح المفصل:٢٧٨/١.
(٢٠) المسائل الحلبيات:٣٧٦.
(٢١) شرح المفصل:٦٧/٢.
(٢٢) ينظر: الخصائص:١٨١/٢.
(٢٣) ينظر: نفسه:١٨٧/٢.
(٢٤) الإيضاح العضدي:٢٣٠.
(٢٥) الحجة للقراء السبعة:١٢٣/١.
(٢٦) ينظر: الخصائص:١٩٧/٢.
(٢٧) أمالي ابن الشجري:١٧٨/٢.
(٢٨) شرح التسهيل:٢١١/٢.
(٢٩) ينظر: نفسه: ٢١١/٢.
(٣٠) كتاب سيبويه:٥٩/١.
(٣١) معاني القرآن:٢٨٧/٢.
(٣٢) المقتضب:٧٠/٣.

(٣٣) نفسه:٢٧٤/٣.
(٣٤) ينظر: للسيرافي: شرح كتاب سيبويه: ١٢٦/٣، ١٤٣/٣، ٣١٧/٣، ٣٣٩/٣، ٣٧١/٣، وينظر لأبي علي الفارسي: الايضاح العضدي:٢٣٠، والتعليقة على كتاب سيبويه:٣٨/١، ٤٠/١، والحجة للقراء السبعة:١٣٢/١، ٣٤٧/١، والمسائل الحلبيات:١١٦. وينظر لابن الوراق: علل النحو:١٧٢، ١٨٧، ٢٤٢.
(٣٥) شرح المقدمة المحسبة:٢٢١/١.
(٣٦) المفصل في النحو:١٢٠.
(٣٧) كتاب سيبويه: ٦/٣، والإيضاح العضدي:٣١٠، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب:٢٠٣، والبديع في علم العربية:١/ ٦١٢.
(٣٨) شرح التسهيل: ١٦/٤.
(٣٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:٢٧٠/٢-٢٧١.
(٤٠) معاني القرآن: ٢٦٣/١.
(٤١) ينظر: شرح شذور الذهب:٢٧٥.
(٤٢) ينظر: الأصول في النحو:٥٨/١.
(٤٣) كتاب سيبويه:٥٩/١.
(٤٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٨/١.
(٤٥) اللباب في علل البناء والإعراب:٦١/٢.
(٤٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٤٢٧/١.
(٤٧) شرح المقدمة المحسبة: ٢٠١/١.
(٤٨) ينظر: كتاب سيبويه:١٢/١، والمقتضب:٤٧/١، والأصول في النحو:٣٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٨/١، والايضاح العضدي:١٣.
(٤٩) ينظر: حواشي كتاب سيبويه، عبد العزيز العيوني: ٤٢/١.
(٥٠) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح:١٣٦/١.
(٥١) شرح الرضي على الكافية:٩١/١.
(٥٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٧٨.
(٥٣) كتاب سيبويه: ١٧٢/٣.
(٥٤) ينظر: دلائل الاعجاز: ٢٣١.
(٥٥) لا يعرف قائله، ينظر: دلائل الإعجاز:٢٣٦، ومغني اللبيب:٥٠١.
(٥٦) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢٧/٢.
(٥٧) ينظر: دلائل الاعجاز: ٢٣٢.
(٥٨) شرح شذور الذهب: ٤٩٩.
(٥٩) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨٥٠.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأصول في النحو: ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسمّاة (الخلاصة في النحو): ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. سليمان بن عبد العزيز العُيُونِيّ، دار منهاج، الرياض، ١٤٢٨هـ.
- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤١٣هـ -١٩٩١م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصريّة، مصر، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، كلية الآداب - جامعة الرياض، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- البديع في علم العربية: ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية،١٤٢٠هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسيُّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، دار الكتب، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- توجيه اللمع: ابن الخباز، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام، القاهرة – مصر، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- الحجة للقراء السَّبعة، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- حواشي كتاب سيبويه: جمعها وعلَّقها: أبو علي الفارسي، وأبو القاسم الزمخشري، وأبو عبد العزيز العيوني، تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني، ط١، دار طيبة الخضراء، السعودية، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

- الخصائص: عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٤٣١ه- ٢٠١٠م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١)، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- ديوان الحطيئة، أبو مُلَيْكة جرول بن أوس بن مالك العبسي المشهور بـ الحطيئة (٥٨ هـ) بشرح: ابن السِّكيت(ت٢٤٢هـ)، والسِّكري(ت٢٧٥هـ) والسِّجستاني(٢٤٨هـ)، تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية،١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الأشمُوني على ألفية ابن مالك: الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى(ت ٩٠٠هـ)، حققه وشرح شواهده الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة مصطفى البابي حلبي وأولاده بمصر،١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (ت٦٦٩ه)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠ه – ١٩٨٠م.
- شرح الرضي على الكافية: الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي -ليبيا، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق-سوريا، ١٩٨٤م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل: ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة مشيخة الأزهر المعمور، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (د.ت).
- شرح المُقدِّمة المُحسِبة: ابن بابَشاذ طاهر بن أحمد (ت٤٦٩ه)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: العلويّ يحيى بن حمزة بن علي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م.
- علل النحو: ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠ ه-١٩٩٩م.
- كتاب سيبويه: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.
- كتاب العين: الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط).
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٦م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العُكبريّ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللُّمحة في شرح المُلحة: ابن الصائغ أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر (ت٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية،١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.
- مجمع البحرين ومطلع النيرين، فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ) تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط٢، مكتبة المرتضوي - طهران، ١٣٦٥ هـ .
- المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ه- ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ١٤٠٧ه -١٩٨٧م.
- معاني القرآن: الفرَّاء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (ت٢٠٧ه)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩م.

- المغني في النحو: ابن فلاح تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد اليمني (ت٦٨٠هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المفصّل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية: الشَّاطبيّ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى – مكة المكرّمة، ١٤٢٨ه -٢٠٠٧م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١ه - ٢٠١٠م.

الأطاريح:

- شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.